Bilad Alrafidain Journal of Humanities and Social Science Vol. 7, No. 1 **ISSN: 2788-6026**
Doi: 10.54720/bajhss/2025.070110 **Pages: 106-112**

المسؤولية المدنية عن اخطاء الذكاء الاصطناعي في مجال اعمال المحاماة (التحديات والحلول)

م. د. قاسم بريس احمد
كلية القانون، جامعة بلاد الرافدين، ديالى،32001، العراق.
drqassim@bauc14.edu.iq

الملخص
أصبح استخدام انظمة الذكاء الاصطناعي في جميع مجالات الحياة امرا" لا مفر منه، فكيانات الذكاء الاصطناعي تزداد انتشاراً يوماً بعد يوم، وأصبح استخدام البرمجيات في مجال اعمال المحاماة امراً مهماً في انشطتهم المهنية. ولكن هذا الاستخدام ما زال حذراً وغير واسع بسبب غموض الافكار القانونية والتناقض بين فكرة واخرى لذلك تكون نسبة الخطأ فيما يطرحه الذكاء الاصطناعي من حلول تكاد تكون كبيرة في هذا المجال. فمن يتحمل مسؤولية الخطأ الوارد في انظمة الذكاء الاصطناعي عند استعمالها من قبل المحامين في الحصول على المعلومات في مجال العمل القانوني واعمال المحاماة هذا ما سنحاول الاجابة عنه في بحثنا هذا.

الكلمات المفتاحية: انظمة، ذكاء اصطناعي، محاماة، حلول، المسؤولية.

Civil Liability for Artificial Intelligence Errors in the Field of Legal Practice (Challenges and Solutions)

Lect. Dr. Qasim Baris Ahmed
College of Law, University of Bilad Alrafidain, Diyala, 32001, Iraq.
drqassim@bauc14.edu.iq

Abstract
The use of artificial intelligence systems in all areas of life has become inevitable, as artificial intelligence entities are becoming more widespread day after day, and the use of software in the field of legal work has become important to their professional activities. However, this use is still cautious and not widespread due to the ambiguity of legal ideas and the contradiction between one idea and another, so the error rate in the solutions proposed by artificial intelligence is almost large in this field. Who bears responsibility for the error contained in artificial intelligence systems when used by lawyers to obtain information in the field of legal work and legal work, this is what we will try to answer in this research.

Keywords: Systems, Artificial Intelligence, Law, Solutions, Responsibility

المقدمة

يشهد العالم اليوم ثورة تكنولوجية هائلة، حيث بات الذكاء الاصطناعي يؤثر على جميع جوانب الحياة بما في ذلك مجال القانون، وتخيل عالماً حيث يمكن للآلات ان تبحث في ملايين الصفحات القانونية في ثوان وتحلل العقود المعقدة وتتنبأ بنتائج القضايا، هذا العالم ليس من وحي الخيال بل هو واقع نعيشه اليوم بفضل الذكاء الاصطناعي، فكيف يتاثر عمل المحامي في هذه التطورات؟ وما هي التحديات والفرص التي يواجهها، وما نوع المسؤولية المدنية الناشئة عن الاخطاء التي يرتكبها الذكاء الاصطناعي، هذا ما سنحاول الاجابة عليه في هذا البحث.

اهمية البحث

يعتبر موضوع استخدام انظمة الذكاء الاصطناعي من المواضيع المهمة التي شغلت بال الفقهاء ورجال القانون، ويكتسب البحث اهمية اكبر لأنه يتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي في مجال اعمال المحاماة لما لهذا المجال من تناقض وغموض في الافكار والرؤى التي لا يمكن للذكاء الاصطناعي التنبؤ بها كلها. لذلك تبدو اهمية البحث في عدم وجود دراسات سابقة لهذا الموضوع.

مشكلة البحث

يتجه العالم الجديد الى الاعتماد على انظمة الذكاء الاصطناعي في شتى المجالات العلمية والتقنية والطبية والاقتصادية بدلاً من العقل البشري، فتكمن مشكلة البحث عمن يتحمل المسؤولية المدنية عن الخطأ المرتكب من قبل انظمة الذكاء الاصطناعي في مجال اعمال المحاماة؟ وهل يمكن الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي حتى يمكن مقاضاته؟ وهل يمكن لقواعد المسؤولية التقليدية التماشي مع الوضع الراهن في تحديد الخطأ والضرر وتعويض المضرور؟، هذا ما سنحاول الاجابة عليه.

نطاق البحث

يتحدد نطاق بحثنا بالمسؤولية المدنية عن اخطاء الذكاء الاصطناعي في مجال اعمال المحاماة من خلال بيان التحديات التي تواجه تحديد المسؤول عن الخطأ وما هي الحلول الراهنة لتعويض المضرور عن الضرر الذي لحقه من جراء استخدام انظمة الذكاء الاصطناعي.

منهجية البحث

للإحاطة بكافة جوانب البحث وتحليل ابعاده والاجابة على تساؤلاته ولخصوصية الموضوع فأننا سنعتمد المنهج التحليلي الوصفي والمنهج التطبيقي عند الحاجة.

خطة البحث

المبحث الاول تحديد مسؤولية الذكاء الاصطناعي، المطلب الاول تحديد طبيعة الذكاء الاصطناعي، المطلب الثاني اسباب حدوث الخطأ في استخدام انظمة الذكاء الاصطناعي في مجال المحاماة، المطلب الثالث مدى مسؤولية الذكاء الاصطناعي عن الخطأ، **المبحث الثاني** مفهوم المسؤولية المدنية المحتملة، المطلب الاول ماهية المسؤولية المدنية عن اخطاء الذكاء الاصطناعي، المطلب الثاني اطراف المسؤولية المدنية عن اخطاء الذكاء الاصطناعي، المطلب الثالث اسس تحديد نوع المسؤولية المدنية عن اخطاء الذكاء الاصطناعي.

المبحث الاول

تحديد مسؤولية الذكاء الاصطناعي

مع تزايد الاعتماد على برامج الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات العلمية والتقنية والبحثية بما في ذلك مجال العمل في اعمال المحاماة، تبرز لنا العديد من التساؤلات حول المسؤولية المدنية الناشئة عن الاخطاء المرتكبة نتيجة استخدام انظمة الذكاء الاصطناعي ومدى تأثير هذه الاخطاء على الافراد من محامين وقانونين وشركات محاماة وشركات استشارات قانونية، وهذا ما سنتناوله من خلال هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب على النحو الاتي:

المطلب الاول تحديد طبيعة الذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني اسباب حدوث الخطأ في استخدام انظمة الذكاء الاصطناعي في مجال المحاماة

المطلب الاول

تحديد طبيعة الذكاء الاصطناعي

يعتبر الذكاء الاصطناعي هو احد العلوم الحديثة المرتبطة بالحاسب الالي والتي تبحث عن اساليب متطورة ومبتكرة للقيام بأعمال واستنتاجات قد تتشابه الى حد ما مع ذكاء الانسان.

ويعرف ايضاً انه العلم الذي يمكّن الآلات من تنفيذ الاشياء التي تتطلب ذكاء" اذا ما تم تنفيذها من قبل الانسان[1]، وكلمة الذكاء تعني القدرة على ادارك وفهم وتعلم الحالات او الظروف الجديدة، اما الاصطناعي في كلمة ترتبط بالفعل يصنع او يصطنع، وبالتالي تطلق الكلمة على الاشياء التي تنشأ بنتيجة النشاط او الفعل الذي يتم من خلال اصطناع الاشياء تمييزاً عن الاشياء الموجودة بالفعل، ومن

خلال ما تقدم يظهر لنا بأن الذكاء الاصطناعي هو احد العلوم الحديثة المرتبطة بالحاسب الالي التي تبحث عن اساليب متطورة ومبتكرة للقيام بأعمال واستنتاجات تشابه ولو في حدود ضيقة تلك الاسباب التي تنسب لذكاء الانسان، ويعرف ايضاً بانه العلم الذي يمكّن الالات من تنفيذ الاشياء التي تتطلب ذكاءً اذا ما تم تنفيذها من قبل الانسان[2].

ويختلف الذكاء الاصطناعي عن الذكاء البشري في العديد من الجوانب اهمها ان الذكاء البشري هو من قام باختراع الذكاء الاصطناعي، ومن ثم فان نموذج الذكاء الاصطناعي اسسه العقل البشري ووضع حدوده، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فأن الذكاء البشري يمكنه دائماً الابتكار والاختراع والتطور من وقت لأخر، اما الذكاء الاصطناعي فيقتصر على اجراء العمليات الحسابية ذات الاستنتاجات المحدودة المتعارف عليها في ضوء القوانين المنظمة لهذه العمليات الحسابية، لذا يمكن القول بأن الذكاء الاصطناعي عبارة عن محاكاة لذكاء العقل البشري ويكون بديلاً قد يوازي الذكاء البشري في اهدافه من خلال قيام الذكاء الاصطناعي بعمليات حسابية لوغاريتمية لمحاكاة الذكاء البشري دون مطابقته لأنه يعتمد على الآلات فقط[3].

ونرى بأن الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي هي مسألة معقدة تتطلب دراسة وبحث مستمرين بين خبراء القانون ومهندسي برمجيات وصناع السياسات لصياغة اطار قانوني للذكاء الاصطناعي يكون متوازناً ويضمن تحقيق الفوائد الكبيرة لهذه التكنولوجيا مع حماية حقوق الافراد والمجتمع، وبما ان الذكاء الاصطناعي (AI) هي تقنية تسمح للآلات بتقليد الذكاء البشري لذلك يمكن استخدامه في مجال المحاماة لتعزيز الكفاءة وتحسين جودة الخدمات القانونية من خلال عدة طرق منها البحث القانوني وتحديد العقود وصياغة المستندات والخدمات الذاتية وزيادة الكفاءة وتحسين الدقة في العمل، وتوفير الوقت والتكاليف.

المطلب الثاني

اسباب حدوث الخطأ في استخدام انظمة الذكاء الاصطناعي في مجال المحاماة

تثير مسألة تحديد المسؤولية المدنية عن اخطاء الذكاء الاصطناعي في مجال اعمال المحاماة جدلاً واسعاً في الاوساط القانونية والتكنولوجية، لأن الذكاء الاصطناعي قد تفوق على الذكاء البشري في مجالات عدة منها العمليات الحسابية والاعمال التكنولوجية التي يعجز العقل البشري عن القيام بها، الا انه ظل قاصرا" عن محاكاة الذكاء البشري في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية والقانونية كونها تتسم بالكثير من الغموض والتناقض في الافكار، حيث ادى هذا الغموض في هذه العلوم وبالأخص القانونية الى تضييق نطاق استخدام الذكاء الاصطناعي فيها[4].

لذلك يمكن تصور وقوع الخطأ من جانب الذكاء الاصطناعي في مجال اعمال المحاماة هو امر وارد بسبب غموض الافكار وتناقضها فلو اجرينا مثالً تطبيقياً في اعمال المحاماة وقمنا بتكليف انظمة الذكاء الاصطناعي باتخاذ القرار المناسب في دعوى معينة، وكان القرار المتخذ من قبل الذكاء الاصطناعي قد جاء خلافاً للقرار الحاسم في الدعوى والصادر عن القضاء البشري، فأن ذلك سيؤثر سلباً على عمل المحامي وسمعته اتجاه موكليه، لذلك كذلك الحال اذا ما طلبنا من الذكاء الاصطناعي تحديد الاجراءات والدفوع التي يجب تقديمها في دعوى معينة وكانت هذه الدفوع والاجراءات غير منتجة وغير مجدية في الدعوى[5].

فمن يستحمل المسؤولية عن الخطأ المرتكب من قبل انظمة الذكاء الاصطناعي في مثل هذه الحالات ومن يتحمل المسؤولية عن الخطأ المرتكب من قبل الذكاء الاصطناعي في مثل هذه الحالات ومن يستحمل دفع التعويضات إذا ما لحق المحامي ضرر من جراء الاخطاء المرتكبة من قبل الذكاء الاصطناعي، هذا ما سنحاول الاجابة عليه في المطلب القادم وهذا ما سنتناوله في المبحث الثاني بعون الله.

المطلب الثالث

مدى مسؤولية الذكاء الاصطناعي عن الخطأ

بداية لا بد لنا ان نعرف هل يمكن الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، حيث ان موضوع الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي كان محل اهتمام وبحث للكثير من شراح وفقها القانون والمختصين في هذا المجال[6]، ويذهب جانب جبير من شراح القانون الى انكار او رفض الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي على الرغم من الاهمية العملية والعلمية له، ويعللون سبب رفضهم الى ان اغلب القوانين المدنية لا تعرف الّا نوعين من الشخصية القانونية، النوع الاول: هو الشخصية القانونية للشخص الطبيعي، وهذه الشخصية لا تقرر الا اذا توفرت شروطها ومنها ولادته حياً، ويمكن منحها للجنين اذا ثبت حياته في بطن امه، والنوع الثاني: هي الشخصية القانونية الاعتبارية او ما يسمى بالأشخاص المعنوية وهي ايضاً تعطي وفق شروط معينة من اهمها

الاعتراف به سواء كان اعترافاً عاماً ام خاصاً، فلا تبدأ الشخصية القانونية للشخص الاعتباري الا من تاريخ الاعتراف به[7]، والذكاء الاصطناعي كتقنية لا يمكن وضعها ضمن الاشخاص الطبيعية؛ لاختلاف طبيعة كل منهما عن الاخر، لذلك فالقواعد القانونية الحالية لا تساعد الباحث القانوني على الرؤية الحقيقية للأشخاص الافتراضية وخاصة الذكية منها؛ لأنها اشخاص جديدة لا يعرفها واضعو القوانين والكثير من شراحه حتى الان[8].

فيما يذهب اتجاه اخر من الفقه القانوني [9] لمنح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي والتي تمكنه من اكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات واستندوا في ذلك الى العديد من الاسباب منها على سبيل المثال: ان مفهوم الشخصية لا يقتصر على الشخص الطبيعي فقط، استناداً الى الفكرة القائلة ان كل البشر اشخاص ولكن ليس كل الاشخاص بشر، فعلى الصعيد القانوني تمنح الشخصية القانونية للأشخاص الاعتبارية وهي ليست بشر، مما يدل على ان مفهوم الشخص هو مفهوم مجرد ولا ينبغي الخلط بين مصطلح الشخص ومصطلح الانسان لأنهما ليسا مترادفين ومن ثم يقر البعض بان الشخصية القانونية لا تقتصر فقط على الارادة والادراك ولا على الصفة الانسانية وانما تمتد لتشمل القيمة الاجتماعية[10] وهو ما ايدته محكمة النقض الفرنسية في احد قرارتها بالقول ان الشخصية القانونية ليست استناداً للقانون ولكنها تتعلق حسب الاصل بالوسائل المشروعة للدفاع عن الحقوق وسبل الحصول عليها وطرق الاعتراف القانوني بها وحمايتها[11]، يخلص الباحث مما تقدم بانه لا يمكن مسائلة الذكاء الاصطناعي في ظل التشريعات الحالية ولا بد لنا من تحديد الشخص المسؤول عن الخطأ الذي تسبب بالحاق الضرر بالمحامي او القانوني من خلال تقديم انظمة الذكاء الاصطناعي لحلول غير صحيحة استند اليها المحامي وتسببت بالحاق الضرر به وكانت سبباً في رد دعوى موكله او خطا في ابرام عقد ما.

المبحث الثاني

مفهوم المسؤولية المدنية المحتملة

يشهد العالم تطوراً متسارعاً في مجال التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي، حتى اصبحت هذه التكنولوجيا جزء لا يتجزأ من حياة الافراد في جميع المهن بما فيها القانونية والاجتماعية والانسانية حيث اصبح جزءا كبيرا من المحامين يمارسون اعمالهم من خلال الاستعانة بالذكاء الاصطناعي، الا ان غموض الافكار القانونية واختلافها من شخص الى اخر قد يؤدي للاستعانة بالذكاء الاصطناعي الى الحصول على نتائج خاطئة وغير صحيحة واذا ما كانت النتائج خاطئة فمن يتحمل نتيجة هذا الخطأ وعلى من تقام دعوى المسؤولية في هذه الحالة، بناء على ما تقدم سنقسم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب وعلى النحو الاتي:

المطلب الاول: ماهية المسؤولية المدنية عن اخطار الذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني: اطراف المسؤولية المدنية عن اخطاء الذكاء الاصطناعي

المطلب الثالث: اسس تحديد نوع المسؤولية المدنية عن اخطاء الذكاء الاصطناعي

المطلب الاول

ماهية المسؤولية المدنية عن اخطار الذكاء الاصطناعي

تعتبر المسؤولية المدنية من اكثر فروع القانون صعوبة، وقد ازدادت نزاعاتها في الوقت الحالي بسبب التقدم الملحوظ الذي يشهده العالم في مجال التكنولوجيا فالمسؤولية بوجهها العام تعني ان ثمة فعل ضار يوجب مؤاخذة فاعله [12]، والمعنى الدقيق للمسؤولية في فقه القانون هو عبارة عن الحكم على من اخل بالتزام ما التزم به قبل الغير ان يعوض هذا الغير عن الضرر الناجم عن الاخلال بهذا الالتزام لا فرق بين ان يكون هذا الالتزام ناشئ عن عقد، حيث يلتزم المتعاقد بتنفيذ التزامه في الوقت المحدد، والا فيعتبر مسؤولا ويحكم عليه بالتعويض، وبين ان يكون الالتزام تقصيراً فيلزم الفاعل بالتعويض نتيجة الاخلال بالتزام قانوني مفروض على عاتقه من عدم الاضرار بالغير[13].

ان تحديد نطاق دراسة إثر الذكاء الاصطناعي في المسؤولية المدنية هو امر ليس بالهين؛ لما للمسؤولية المدنية من اهمية عظيمة من الناحيتين النظرية والعلمية اذ لم يبالغ الفقيه الفرنسي (سوردار Sourdar) عندما قال " لعلنا لا نجد في القانون كله قاعدة اكثر عطاء" وخصوبة من المسؤولية المدنية لكثرة تطبيقاتها وتنوع صورها ". والواقع ان ازدياد اهمية المسؤولية المدنية ومكانتها ليس الا نتيجة طبيعية وحتمية للعصر الذي نعيشه فهي ليست الا ضريبة من ضرائب الرقي والتقدم الحضاري [14] ، وقد اثير التساؤل في الفقه القانوني عن مدى قدرة قواعد المسؤولية المدنية الحالية على مواجهة الواقع الجديد الذي فرضه الذكاء الاصطناعي فهل يمكن ايجاد حلول لتأطير اضرار الذكاء الاصطناعي فيما هو موجود من نظم المسؤولية الحالية مع تطويعها وتطوير مفاهيمها؟. ام ان الامر

يقتضي التمرد على ما هو موجود وطرح نظام جديد يكون اكثر استجابة للأضرار التي تلحقها برامج وكيانات الذكاء الاصطناعي [15].

وقد اتجه بعض الفقه القانوني الا انه في بعض الوقائع تقع المسؤولية على الانسان المستخدم للذكاء الاصطناعي دون ان تثار اي اشكالية في البحث عن المسؤول عن تعويض الضرر، فعلى سبيل المثال لو اعتمد المحامي على برنامج يزود من معلومات القانونية مدعوم بالذكاء الاصطناعي لأقامة دعوى او تقديم دفوع او تفسير عقد او صياغته، الا ان الذكاء الاصطناعي اعطى توصيات خاطئة كان يمكن ملاحظتها وتجنبها من قبل محامي اكثر تخصصاً اذا وجد في مثل ظروفه فيمكن عند ذلك مسائلة المحامي عن الاضرار الناتجة والخسائر التي لحق بموكله وليس عن التوصيات الخاطئة التي صدرت عن الذكاء الاصطناعي[16].

المطلب الثاني

أطراف المسؤولية المدنية عن اخطاء الذكاء الاصطناعي

تثير المسؤولية المدنية عن اخطاء الذكاء الاصطناعي العديد من التحديات القانونية حيث يصعب تحديد على من تقع المسؤولية بشكل دقيق وواضح في ظل التعقيدات التي تشهدها تقنية الذكاء الاصطناعي وقدرتها على اتخاذ القرارات بشكل مستقل[17]، وقد بينت التشريعات القانونية المختلفة ان اساس المسؤولية بصورة عامة يقوم على الخطأ والضرر الا انها لم تحدد بعد اساس المسؤولية عن اضرار الذكاء الاصطناعي وذلك لحادثة هذه التكنولوجيا وحداثة هذا التطبيق من تطبيقات المسؤولية ولعل تحديد اطراف المسؤولية عن اخطاء الذكاء الاصطناعي هو امر ليس بالهين لحداثة هذا النوع من المسؤولية ولكن يمكننا حصر اطراف المسؤولية بالاتي:

اولا: مطورو الذكاء الاصطناعي: قد يتسبب مطورو انظمة الذكاء الاصطناعي بأضرار تلحق بالمستخدمين جراء اخطاء في تصميم او برمجة انظمة الذكاء الاصطناعي الذي ادى الى خروج كيانات الذكاء الاصطناعي من نطاق استعمالها الطبيعي وأدت الى تزويد المستخدمين (من محامين وقانونيين) بمعلومات خاطئة ادت الى الحاق الضرر بهم نتيجة ذلك.[18]

ويتحمل مطورو انظمة الذكاء الاصطناعي مسؤولية كبيرة عن الاضرار التي قد تنجم عن اخطاء هذه الاجهزة ومن هذه الاضرار يمكن ان نحدد منها:

1- الاضرار الناجمة عن عيوب في التصميم.

2- الاضرار الناجمة عن عدم تحديث البرامج.

3- الاضرار الناجمة عن عدم توفير المعلومات الكافية.

ثانيا: المشغلون: قد يتحمل مشغلو انظمة الذكاء الاصطناعي المسؤولية عن الاضرار التي قد تحدث نتيجة سوء استخدام هذه الانظمة او عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب حدوث الاخطاء[19].

ثالثا: المنتجون :منتجو انظمة الذكاء الاصطناعي قد يسألون عن عيوب كيانات الذكاء الاصطناعي الناتجة عن سوء التصنيع الذي ادى خروج الذكاء الاصطناعي عن نطاق استعمالها [20] ولكن يمكن لمنتجي انظمة الذكاء الاصطناعي طلب الاعفاء من المسؤولية المدنية في الحالة التي تكون فيها المعرفة العلمية وقت انتاج الانظمة لا تسمح او لا يمكنها كشف وجود هذا العيب الذي قد تظهر بعد طرح المنتج للاستعمال في السوق [21]. بالتالي نجد من الصعوبة اثبات ان العيب في الانتاج هو السبب الذي ادى الى حدوث الخطأ وبالتالي حصول الضرر.

المطلب الثالث

اسس تحديد نوع المسؤولية المدنية عن اخطاء الذكاء الاصطناعي

ان الانتشار السريع للتكنولوجيا الحديثة واتجاه دول العالم الى الاستثمار في هذا المجال اصبح حقيقة لا يمكن انكارها او تجاهلها، بقصد توفر سبل الرفاهية ومتطلبات الحياة الحديثة وان دخول الذكاء الاصطناعي في شتى مجالات الحياة يستوجب من باحثي وفقهاء القانون تكريس قواعد جديدة في مجال المسؤولية المدنية غير القواعد التقليدية المعروفة كأساس للمسؤولية المدنية، وبناء" على ما تقدم فاننا سنتناول في هذا المطلب الاتجاه القائل بإيجاد اسس وقواعد جديدة للمسؤولية المدنية في مجال الذكاء الاصطناعي اضافة الى الاسس والقواعد التقليدية كالمسؤولية التقصيرية والمسؤولية العقدية والمسؤولية الموضوعية.

ذهب قسم من الفقه [22] الى تكريس اتجاه جديد من انماط المسؤولية يشابه مسؤولية حارس الحيوان، لوجود تماثل بين الطبيعة الخاصة للحيوان وانظمة الذكاء الاصطناعي فالحيوان يصبع حراسته مراقبته، والاضرار الناجمة عنه غير متوقعة في اغلب الاحيان، وهذا يتطابق مع انظمة الذكاء الاصطناعي، وبهذا يمكن تكريس هذا النوع الجديد من انواع المسؤولية بالاسترشاد على ما موجود من قواعد مسؤولية حارس الحيوان، وهذا الاتجاه لا يمكن الركون اليه لوجود انتقادات وجهت اليه كونه لم يأت بشيء جديد[23].

فيما ذهب الاتجاه العام الى تأسيس المسؤولية المدنية على اساس قواعده التقليدية، الا ان ذلك يصطدم بان نظام المسؤولية المدنية يدور حول الشخص القانوني، فالمسؤولية المدنية لا تقع الا على انسان مميز، فالمسؤولية المدنية تعني بانه (كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض[24] وبما ان الذكاء الاصطناعي لا يمكن الاعتراف له بالشخصية القانونية في ظل التشريعات الحالية، ذلك لأن التشريعات الحالية لم تأخذ بالحسبان مسألة الالة انما بحثت عن المستفيد منها وطبيعة الاخطار التي قد تسببها، فظهرت نظرية المخاطر التي تعتبر من افضل واقوى النظريات في تبرير المسؤولية الموضوعية[25]. ويرى الباحث بانه في ضوء الوضع الحالي وعدم الاعتراف بالذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية تبقى كل الفرضيات التي عرضت محل انتقاد لعدم كفايتها لمسائلة مرتكب الخطأ عن الاضرار التي قد تلحق مستخدمي انظمة الذكاء الاصطناعي من محاميين وقانونيين والحل الامثل هو ايجاد قواعد واسس جديدة تتلاءم مع هذه التقنية وتطورها المستمر وتحدد مسؤولية من يتحمل الخطأ المرتكب منها.

الخاتمة

من خلال ما تقدم خلص الباحث الى بعض النتائج والتوصيات نوردها على النحو الاتي:

اولا: النتائج

1- تزايد الاعتماد على انظمة الذكاء الاصطناعي لما توفره من مميزات ومعلومات لا يمكن للعقل البشري توفيرها في الوقت الذي توفرها انظمة الذكاء الاصطناعي وبأقل التكاليف.
2- بالنظر للتناقض والغموض الذي تتسم به العلوم القانونية فان مسألة حدوث الخطأ من قبل انظمة الذكاء الاصطناعي هي مسألة واردة الحدوث وتتسبب في ضيق نطاق استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال العلوم القانونية واعمال المحاماة.
3- عدم امكانية الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي كل ذلك تسبب في عدم امكانية مسائلة الذكاء الاصطناعي عن الخطأ المرتكب في حال حدوثه عند استعمال انظمته.

ثانياً: التوصيات

1- يوصي الباحث في تعديل التشريعات الحالية بما فيها القانون المدني العراقي وبما توائم مع التطور الحاصل في مجال الذكاء الاصطناعي وازدياد استخدامات التقنيات الحديثة وانظمة الذكاء الاصطناعي في كافة المجالات بما فيها المجالات القانونية واعمال المحاماة.
2- يوصي الباحث باعتماد تقنيات تشابه تقنية الصندوق الاسود في الطائرات تكون في انظمة الذكاء الاصطناعي لكي توفر المعلومات اللازمة لمعرفة سبب حدوث الخطأ ومسببه.
3- ايجاد سبل جديدة لحماية مستخدمي الذكاء الاصطناعي وتوفير الحماية اللازمة لهم من ضرر تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

المصادر

[1] د. سيف يوسف السويدي واخرون، نموذج الذكاء الاصطناعي ChatGPT، اصدارات منصة اربد العلمية، دار الاصالة للنشر والتوزيع، اسطنبول تركيا، 2023.
[2] د. مجيد احمد ابراهيم، الطبيعة القانونية لنظم الذكاء الاصطناعي واثرها في ترتيب المسؤولية المدنية، بحث منشور في مجلة الباحث للعلوم القانونية، مجلد4، العدد1، جزء2، 2023.
[3] د. محمد عرفان الخطيب، الذكاء الاصطناعي والقانون، بحث منشور في مجلة BAV.Journal of legal studies- volume-2020,artical4، منشور على الموقع الالكتروني http://digitalcommons.bou.edu.lb، تاريخ الزيارة 2025/1/14.
[4] د. عادل عبد النور، مدخل الى عالم الذكاء الاصطناعي، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2010، ص39.
[5] مها يوسف الخصاونة، المسؤولية المدنية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون، جامعة اليرموك الاردن، 2022.

[6] د. همام القوصي، نظرية الشخصية الافتراضية للروبوت وفق المنهج الانساني، دارسة تأصيلية تحصيلية في القانون المدني الكويتي والاوربي، بحث منشور على الموقع الالكتروني http;//Jilrc.com/archives/11322، تاريخ الزيارة 2025/1/17.
[7] المواد (34 و47) من القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 المعدل ، والمواد (29 و52) من قانون المدني المصري بالرقم 131 لسنة 1948 المعدل.
[8] د. نساخ فطيمة، الشخصية القانونية للكائن الجديد (الشخص الافتراضي والروبوت)، بحث منشور في مجلة الاستاذ الباحث للداراسات القانونية والسياسية ، المجلد الخامس، العدد الاول، 2020.
[9] منهم على سبيل المثال د.محمد سعيد جعفور، مدخل للعلوم القانونية، دروس في نظرية الحق، الجزء الثاني، الطبعة الاولى، دار هومة، الجزائر، 2011، ص283، د. احمد مصطفى الديوسي، مدى امكانية منح الذكاء الاصطناعي براءة الاختراع عن ابتكاره، بحث منشور في مجلة معهد دبي القضائي، العدد13، السنة التاسعة 2021.
[10] د. علي فيلالي، نظرية الحق، دار موفق للنشر، الجزائر، 2011.
[11] Cass.civ2 ch., 27 Janvi, 2017, civ. No32.
[12] د. عبد الحميد الشواربي واخرون، المسؤولية المدنية في ضوء الفقه والقانون، دار الفكر العربي، القاهرة مصر، 2012.
[13] د. قاسم بريس احمد، المسؤولية المدنية للمحامي عن المشورة القانونية، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2020.
[14] د. حسن علي الذنون، المبسوط في المسؤولية المدنية، الجزء الاول، الضرر، شركة التايمس للطباعة والنشر، بغداد، 1991.
[15] د. كاظم حمدان صدخان، اثر الذكاء الاصطناعي في نظرية الحق، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2023.
[16] د. عبدالرزاق وهبة، سيد احمد محمد، المسؤولية المدنية عن اضرار الذكاء الاصطناعي، دراسة تحليلية، بحث منشور في مجلة جيل للأبحاث القانونية المعمقة، مركز جيل للبحث العلمي، العدد43 ، اكتوبر 2020.
[17] اياد عبد الجبار ملوكي ، المسؤولية المدنية عن الاشياء وتطبيقاتها على الاشخاص المعنوية بوجه خاص، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2009.
[18] د. محمد عبد الحميد البلتاجي، اثر الذكاء الاصطناعي في سوق الاوراق المالية، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية، جامعة المنصورة، مصر، العدد75، مارس، 2021.
[19] د. حزام فتيحة، تحديات المسؤولية المدنية عن فعل الاشياء الذكية، بحث منشور في مجلة مختارات من اشغال الملتقى الوطني حول مستقبل المسؤولية المدنية، جامعة محمد بوقرة، بو مرداس، الجزائر، 28جنافي، 2020.
[20] د. كاظم حمدان صدخان، اثر الذكاء الاصطناعي في نظرية الحق، المرجع السابق.
[21] المادة 10/1245 من التقنين المدني الفرنسي.
[22] Mendoza-Caminade, A. (2016). Le droit confronté à l'intelligence artificielle des robots: vers l'émergence de nouveaux concepts juridiques? *Recueil Dalloz*, (08), 445.
[23] د. ليث اثير يوسف، مشكلة الاستقراء والذكاء الاصطناعي، بحث منشور في مجلة اداب المستنصرية، الجامعة المستنصرية، المجلد35، العدد55، 2011.
[24] المادة 163 من القانون المدني المصري بالرقم 131 لسنة 1948 المعدل.
[25] د. يوسف اسلام، المسؤولية المدنية والذكاء الاصطناعي، بحث منشور، حوليات جامعة الجزائر، عدد خاص بالملتقى الدولي بالذكاء الاصطناعي، تحدي جديد للقانون، نوفمبر 2018.